حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دور الشيخ مبارك الصباح فى الحماية البريطانية الكويتية 1899م

د/ عبد العزيز عبد الله مبارك العازمى*

دكتوراه التاريخ الحديث – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية– جامعة عين شمس
D.Abdulaziz1992@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/8/28
تاريخ قبول البحث: 2021/9/15
تاريخ النشر: 2022/12/29

المستخلص:

يسلط هذا البحث الضوء على الدور الحيوى الذى لعبه الشيخ مبارك الصباح فى الحصول على الحماية البريطانية عام 1899م، فقد كان طلب مبارك الحماية لإمارته أمراً يحتمه الواقع، لاسيما ومبارك يتابع – عن قرب – التطور المتلاحق للأحداث والصدام المتوقع بين القوى الكبرى، فما بين الاندفاع العثماني، والتحرك الروسي والألماني، وبعض الأخطار الإقليمية الأخرى من القوى المحلية، كابن رشيد حاكم حائل الذي صار قوة مهددة له في الجنوب، كان مبارك يرسم سياسته الخارجية في ظل كل هذه التحديات، ويبحث عما يؤمن له ولإمارته وضعاً مستقراً في ظل تنامي وتصاعد التهديدات.

فقد كان تحرك مبارك السريع، إثر إعلان العثمانيين إرسالهم موظفي مركز الحجر الصحي، لطلب مقابلة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وإفصاحه عن رغبته في وضع الكويت تحت الحماية البريطانية هو الحل المناسب للالتفاف حول أي قرار من شأنه أن يزيد أو يرسخ من النفوذ العثماني تجاه إمارته.

وقد يكون نجاح مبارك في تسريب أنباء عن أنه في حالة عدم حصوله على اتفاق الحماية مع بريطانيا فإنه سيضطر إلى الاتفاق مع الدولة العثمانية، وربما – أيضاً – فرنسا' له مردود إيجابي، إذا سارعت السلطات البريطانية لاتخاذ خطوات أكثر حسماً، واستجابت لطلب مبارك وعقدت الاتفاقية في 23 يناير 1899م.

وقد كان نجاح الشيخ مبارك في الحصول على الاتفاقية، أمراً جوهرياً في تدعيم واستقرار الوضع السياسي للكويت، فقد استطاع العمل من خلال مظلة الحماية بطمأنينة أكثر، وكذلك دعم قدراته في مواجهة التحديات الأخرى بثقة أكبر.

الكلمات المفتاحية: الشيخ مبارك الصباح، الحماية البريطانية الكويتية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

- **مقدمة:**

في ظل الظروف والتحديات السياسية الكبيرة والمخاطر التي واجهت الكويت من أطماع الدول الكبري تولي حكم الكويت في عام 1896م الشيخ مبارك الصباح الذي يعتبره بعض الكتاب مؤسس الكويت الحديثة وفي عهده انفتحت الكويت علي العالم الخارجي بشكل كبير، واستكملت الدولة مقومتها وتحددت بشكل رسمي حدودها.

وكانت الكويت تتمتع بموقع استراتيجي في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي والشمالي الشرقي من شبة الجزيرة العربية، وقد ساعد ذلك علي ظهور تنافس دولي عليها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين خاصة بين بريطانيا والدولة العثمانية، فكانت هناك مخططات وتحركات للدولة العثمانية تستهدف فرض سيطرتها على الكويت وفي المقابل كانت هناك جهود مضادة من قبل الشيخ مبارك بن صباح لمقاومة هذه المخططات والأطماع العثمانية.

وسوف يلقى الباحث الضوء فى الدراسة الحالية على دور الشيخ مبارك الصباح فى الحصول على الحماية البريطانية على الكويت 1899م وتصديه للأطماع الخارجية والحفاظ على إمارته من التدخلات العثمانية.

- **الشيخ مبارك الصباح:**

تم تعيين الشيخ مبارك قائم مقام على الكويت وكان ذلك في عام 1897م، وكان يترتب على من يحمل هذا اللقب دفع مبالغ سنوية إلى الدولة العثمانية، إضافة إلى بعض الامتيازات الأخرى كرفع العلم وغيره، ويبدو أن ذلك لم يرق للشيخ مبارك[1]، ولم تكن الدولة العثمانية راضية عن جميع أشكال الولاء التي كان يظهرها الشيخ مبارك، لذا فإنها لم تظهر ما يطمئنه على اعترافها باستقلاله الذاتي[2]، فلم تهادن الدولة العثمانية الشيخ مبارك وإنما أخذت تنظر بعين القلق إلى النفوذ الإنجليزي في الخليج، وحاولت تأكيد سلطتها على الكويت، فبدأت تتخذ إجراءات عثمانية في سبيل ذلك، مما أثر سلباً على وضع الشيخ مبارك في إمارته[3]، وقد بدأت الفجوة تتسع بين الشيخ مبارك والدولة العثمانية بعد فترة قليلة من تعيينه، كما بدأت المضايقات العثمانية للشيخ تظهر تباعاً.

وقد استعجل العثمانيون لإثبات سيطرتهم على الكويت، وفي قطف ثمار ميلهم إلى مبارك الصباح، وذلك من خلال تعيين موظف عثماني للحجر الصحي في الكويت[4]، وقد بدأت المضايقات العثمانية للشيخ مبارك الصباح بهذا الإجراء في العام نفسه الذي تم تعيينه فيه وظيفة قائم مقام في الكويت (1314هـ/1897م)، ويشير بونداريفسكي إلى أن السلطان عبد الحميد كان مما شجعه على اتخاذ هذا القرار التزام الدبلوماسية الإنجليزية الصمت حيال تعيين الشيخ مبارك الصباح قائم مقام على الكويت[5]، ولكن الحقيقة أن السلطات العثمانية كانت تخشى توسع النفوذ البريطاني في الكويت، ولذا تريد تأكيد سلطتها هناك.

أدى قرار تعيين موظف عثماني للحجر الصحي إلى غضب الشيخ مبارك الصباح، وبدا له أن بلاده ستقع لا محالة تحت السيادة العثمانية، إذا لم يبادر باتخاذ ما يكفل استقلال بلاده على الأقل أو يحول دون التدخل الفعلي فيها[6]، فقد رأى في ذلك خرقاً للوضع التقليدي الذي كانت تتمتع به الإمارة، فضلاً عن ما يمكن أن يلحقه ذلك ببلاده من خسائر اقتصادية[7].

وعندما أثار تعيين موظف الحجر الصحي الشيخ مبارك الصباح، وأحس بالخطر، بدأ يبحث عن حليف قوى لبلاده، فتوجه إلى الإنجليز[8]، حيث أرسل إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر يطلب منه إرسال مندوب عنه للقائه، وفعلاً تم ذلك حينما وصل إلى الكويت مساعد المقيم البريطاني، فعرض عليه الشيخ مبارك الصباح الدخول تحت الحماية البريطانية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك رأى يشير إلى أن توجه الشيخ مبارك الصباح إلى الإنجليز لم يكن بسبب تعيين موظف الحجر الصحي، وإنما كان ذلك بسبب والي البصرة عارف باشا الذي ساءت علاقته بالشيخ مبارك الصباح في هذه الفترة، وأن ذلك أدى إلى عدم ثقة الشيخ مبارك الصباح بـ عارف باشا، كما أنه أراد أن تكون الظروف مهيئة عند طلب أي مساعدة من الخارج[9]، ولكن الحكومة البريطانية لم تظهر استجابة لذلك الطلب، ورأت أن يظل الاعتراف البريطاني الذي صدر سابقاً والخاص بتقرير السيادة العثمانية على الساحل الشمالي للخليج العربي ساري المفعول، وعلى الرغم من ذلك أخذت الحكومة البريطانية توجه اهتماماً بالغاً إلى الكويت[10].

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى هذا الموقف الإنجليزي من طلب الشيخ مبارك الصباح فيما يلي:

1- اعتراف الإنجليز بتبعية الكويت للدولة العثمانية ولو اسمياً.

2- قبول الشيخ مبارك الصباح لمنصب قائم مقام جعل من الصعب أن تعترف بريطانيا باستقلاله.

3- تجنب الإضرار بالسلام في الخليج العربي[11].

4- رأي الإنجليز أن الوقت لم يحن بعد لتدخلهم في الكويت.

5- عدم الرغبة في زيادة التوتر بينهم وبين الدولة العثمانية[12].

6- انشغال السلطات البريطانية في الهند بالهجوم على السفينة الهندية "هاريباس" Harribac في 1895م في مدخل شط العرب، فقد حملوا الدولتين العثمانية والفارسية مسئولية الحادث[13].

ولم تخف اتصالات الشيخ مبارك الصباح بالإنجليز على السلطات العثمانية، حيث كان والي البصرة عارف باشا ينقل الأخبار إليها فمالت الدولة العثمانية إلى التشدد والتلويح باستخدام القوة في سياستها تجاه مبارك الصباح منذ أواسط عام 1897م[14].

ويشير المؤرخ سلوت إلى أن والي البصرة عارف باشا بدأ يغير من سياسته تجاه الكويت، وتبني فكرة الإطاحة بالشيخ مبارك الصباح بالقوة العسكرية، ويعلل ذلك بالأسباب التالية:

1- المكاسب التي سيحصل عليها من جراء ذلك سواء من دخل الضرائب في الكويت أو الرشاوي.

2- ما أشيع في تلك الفترة أن عارف باشا كان قد استلم رشوة ضخمة من الشيخ مبارك الصباح، ولكنه غير رأيه بعد استلامه رشوة أكبر من يوسف الإبراهيم[15].

وسواء صح ذلك أو كان بسبب توجه الشيخ مبارك الصباح للإنجليز، فقد نجح عارف باشا في تأليب الدولة العثمانية على الشيخ مبارك الصباح، وعادت السلطات العثمانية إلى احتضان قضية أبناء إخوة مبارك الصباح ويوسف الإبراهيم[16]، فأصدرت التعليمات بضرورة اتخاذ التدابير العسكرية والأمنية كافة لإعادة حقوق أبناء المقتولين، وحل هذه

المسألة في أسرع وقت ممكن، وإعادة التحقيق في مسألة القتل على يد الشيخ مبارك الصباح وإحالة أمره إلى المحاكم المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً في حقه، وصرف النظر عن تعيينه في منصب القائم مقام، كما تزامن ذلك مع تحركات عسكرية، فقد انتقلت فرق من المشاة من بغداد إلى الفاو' كما كانت بعض السفن الحربية القديمة على أهبة الاستعداد للهجوم على الكويت، وقد اعتبر المسئولون الإنجليز هذا التحرك تهديداً للكويت يجب التصدي له، وناقشوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة شيخ الكويت، دون صدور قرار بذلك[17].

ويبدو أن السلطات العثمانية لم تكن جادة في استخدام القوة ضد الشيخ مبارك الصباح، أو أنها تراجعت عن ذلك لاحقاً، حيث إنه لم تطرأ أي تغيرات على وضع الكويت في تلك الفترة[18]، فقد شكك بعض المؤرخين في واقعية هذه الخطة العسكرية ومدى فاعليتها، خاصة بعد أن ذكر رجب باشا والي بغداد أن احتلال الكويت على نحو مفاجئ يسبب الكثير من المشاكل، منها تنامي المشاعر المعادية للدولة العثمانية من قبل الكويتيين، واحتمالية التدخل من القوى الأجنبية[19].

تابع مبارك الصباح إرسال رسله إلى المقيمية السياسية البريطانية في بوشهر عبر شيخ البحرين، يطلب فيها الوصول إلى شئ من التفاهم مع حكومة بريطانيا، وأن تبعث المقيمية شخصاً بإمكانه شرح آرائه (آراء مبارك الصباح) له، لأنه ليس لديه من هو على مستوى الذكاء بحيث يرسله إلى بوشهر[20]، فبعث المقيم السياسي في الخليج ببرقية في 29 فبراير 1897م جاء فيها ما يلي: "الشيخ مبارك الصباح – شيخ الكويت – يود مناقشتي أنا أو أي مندوب من طرفي، هل سيكون هذا مفيداً؟[21]"، وجاء الرد من الخارجية البريطانية بتعليمات تفيد بالتريث في الأمر[22].

وكتب المعتمد السياسي البريطاني في البصرة الكابتن وايت whyte تقريراً ذكر فيه أن هدف الشيخ مبارك الصباح من المحادثة مع المقيم البريطاني في بوشهر (العقيد ميد) هو طلب الحماية البريطانية على الكويت[23]، ويبدو أنه لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن في ذلك الوقت[24] حتى تولى العقيد ميد – وبشكل رسمي – المقيمية السياسية في بوشهر وأبدى – مباشرة – اهتماماً بطلب مبارك الصباح [25].

وقد بدأت الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي تتغير منذ عام 1316هـ/1898م، ومنها على سبيل المثال، التحركات الروسية عام 1316م/1898م للحصول على امتياز لمد خط حديدي من طرابلس الشرق حتى الكويت، ففي نفس السنة – 1316هـ/1898م – أعادت حكومة لندن نظرها في مسألة طلب مبارك لحماية بريطانيا، وذلك بعد تردد دبلوماسييها لأخبار المساعي الروسية لتأسيس محطة الفحم المزعومة في الكويت، كما جاءت الأنباء من سفير بريطانيا في الأستانة السير أوكنور بأن الروس يبذلون المحاولات لدى الباب العالي للحصول على امتياز خط حديد كابنيست الروسي – المشار إليه سابقاً – لمد سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج/الكويت[26]، كما حذر السفير أوكنور بلاده بأن المساعي الألمانية بلغت أوجها لدى الباب العالي الحصول على امتياز سكة حديد برلين بغداد، وأن الاختيار الألماني وقع على إمارة الكويت تحديداً لتكون آخر محطة فيها[27]، ثم جاء وصول السفينة العثمانية "زحاف" من البصرة إلى الكويت في تهديد عثماني صريح[28].

ومن هنا رأى جاسكين المبعوث الخاص للمقيم البريطانى فى الخليج أن تكرار طلب مبارك الصباح للحماية[29] جاء نتيجة استنزاف مجهوداته للاعتراف به من قبل العثمانيين، تلك المجهودات التي كلفته شططاً كثيراً ولم تفده في الاعتراف به حاكماً على الكويت، وأضاف جاسكين بأنها "فرصة هيأها مبارك الصباح لابد أن تستغل[30]"، ومع متابعة حكومة الهند في دق نواقيس الخطر – وبكثرة – على حكومة لندن[31]، تحرك سولزبري – في ديسمبر 1898م – حركة المدفوع لأمر لا يرغبه، وقرر أن "فرض الحماية على الكويت، والذيول المتصلة بهذا الأمر هو متعلق أساساً بما تراه حكومة الهند، وذلك لأن مسئولية التنظيمات الخاصة بتأكيد الحماية والحفاظ عليها، وما ينجم عن ذلك، هي أمور تخص تلك الحكومة[32]"، كما أرسل سولزبري في ذات الشهر برقية لحكومة الهند يخطرهم فيها أن الخارجية البريطانية "ستوافق على الحماية على أساس أن مسئولية تأكيدها وممارستها ومسئولية الرقابة عليها ستقع على كاهل حكومة الهند، وإذا رأيتم أن هذه الحماية يمكن فرضها بدون متاعب أو اتساع غير ملائم لواجبات الشرطة التي ستلقي على عاتق حكومتكم في الخليج، ففي هذه الحالة أود أن أعرف رأي حكومة الهند، مع الإشارة بنوع خاص إلى الوضع الراهن للأمور في الكويت، وإلى الإجراءات التي يمكنكم تطبيقها حتى تصبح للحماية فعاليتها وتأثيرها، اعتماداً على التأييد الدبلوماسي لحكومة صاحبة الجلالة في القسطنطينية (استانبول)[33]".

على أن الأمر المهم في الدوائر الدبلوماسية لوزارة الخارجية البريطانية كان يحتم عليها – لإعلان الحماية البريطانية على الكويت – تأكيد استقلال الإمارة عن الدولة العثمانية، أو عدم سيادة الدولة العثمانية على الكويت' ولذلك طلبت حكومة الهند من المقيم السياسي في الخليج أن يبحث الوضع السياسي في الكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية كتمهيد لإعلان الحماية[34]، والحقيقة أن مسألة السيادة العثمانية على إمارة الكويت، مع الأخذ بالاعتبار رفع حاكم الكويت للعلم العثماني، كانت من أكثر الأمور التي جعلت بريطانيا تتردد كثيراً في إقامة علاقة مع شيخ الكويت، فضلاً عن مد النفوذ وفرض الحماية، ولذلك جاءت التقارير البريطانية لتبين مدى ذلك التردد، كما في برقية الكابتن وايت Whyte الذي غادر البصرة إلى استانبول، وقدم فور وصوله مذكرة إلى السير فيليب كوري سفير بريطانيا في الأستانة يلقى فيها كثيراً من الضوء على سياسة الكويت في ذلك الوقت، ومشيراً من خلالها على تأكيد تعيين حاكم الكويت قائم مقام من قبل السلطان[35] إلا أن سلدانها[36] يلاحظ من الكلمات المكتوبة بالحروف المائلة في مذكرة وايت أنه يعترض كلية على ما يقرره مستر ستافريدس، من أن شيخ الكويت يتمتع بالاستقلال، وفي موسوعة لوريمر نجد تقرير يفيد بأن الكويت من أملاك الدولة العثمانية[37].

وعلى ضوء هذا التناقض فإنه من المهم الإشارة إلى ما حدث في وزارة الخارجية البريطانية من تفسير، وصل إلى حد إنكار السيادة الواهية للباب العالي على الكويت' وأنها تتجه نحو فرض الحماية البريطانية على الكويت[38]، وجاء رد الحكومة البريطانية – على طلب الرأي الذي قدمه السير كوري في لندن حول السيادة العثمانية – كالآتي: "لم يحدث أبداً أن أقرت حكومة صاحبة الجلالة أن الكويت تقع تحت حماية حكومة الدولة العثمانية، ولكن نظراً لأنها تحت النفوذ التركي، فلذلك من المشكوك فيه ما إذا كان في مقدورنا أن ننكر هذا النفوذ[39]، إلا أن سولزبري كلف المسئولين والموظفين في حكومة لندن وفي حكومة الهند بالبحث الجاد عن منفذ قانوني يمكن الاتكاء عليه، ولا يتعثر – في ذات

الوقت – بقضية تبعية الكويت للدولة العثمانية[40]، فجاءت برقية المقيم السياسي في الخليج (العقيد ميد) إلى وزارة الخارجية البريطانية لتقرر "أن الحكومة البريطانية لم تعترف في أي وقت من الأوقات بالسيادة العثمانية على الكويت، كما أن العثمانيين لم يدخلوا – في حدود علمي – في أي اتفاقيات رسمية مع الشيخ، ولا هم مارسوا حقوقاً سيادية في هذا المكان[41]"، والعقيد ميد كان قد أشار قبل ذلك التقرير بأن "مبارك الصباح قد قرر أنه ليس هناك أي اتفاقيات مع الدولة العثمانية، ولكنه يرفع العلم التركي بلا شك، ولكن، على أي الأحوال، فلا يمكن أن يمثل ذلك عقبة لا يمكن اجتيازها لمد نفوذنا، لأن الأتراك لم يمارسوا حقوقاً للسيادة هناك، كما أننا لم نعترف أبداً بحمايتهم على الكويت[42]"، ويضيف السفير أوكنور بأنه "لا يبدو أن هناك أي أساس في الواقع لمطالبة الأتراك بالسيادة أو السيطرة على المنطقة[43]"، وسوف يتضح لنا من اتفاقية الحماية تلك أن الحكومة البريطانية قد تغاضت عن سيادة الدولة العثمانية على الكويت، وهي السيادة التي كانت قد فرضت على الكويت إبان حملة الأحساء عام 1871م[44].

وعلى الرغم من أن كيرزون الذى كان سفيراً لبريطانيا فى طهران ثم تم تعيينه حاكماً للهند ونائباً فيها عن الملكة عام 1898م كان قد سبق أن اعترف بالسيادة العثمانية وأيدها على إمارة الكويت[45] وسجل ذلك في كتابه "فارس والمسألة الفارسية Persia & the Persian Question والمنشور في عام 1892م، إلا أنه عاد إلى القول: "إنه بالرغم من اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على الأراضي الواقعة فيما يلي الكويت جنوباً، غير أنه لم يتأكد أن الدولة العثمانية قد أثبتت سيادتها على الكويت في أي وقت من الأوقات[46]"، واستشهد كيرزون فيما ذهب إليه بتأكيدات كل من الكولونيل لوك والعقيد ميد اللذان أكدا أنه لا يوجد ثمة اتصال فعلي بين الدولة العثمانية وإمارة الكويت وسكانها، وراح كيرزون يسرد أدلته على عدم تمتع تركيا بأية حقوق قانونية على الكويت، وأعلن تمسكه القوي بفرض الحماية الإنجليزية على الكويت لمنع تحول الخليج العربي إلى حلبة صراع بين الدول العظمى، والأهم من هذا وذاك هو الحيلولة دون إنشاء بورت أرتور جديدة في الشرق الأوسط[47]، هذه الأفكار والتصورات التي صاغها كيرزون في رسائله، استغلها أنصاره في لندن، لحث الحكومة الإنجليزية – التي كانت منشغلة بالتحضير للحرب في جنوب أفريقيا – على تنفيذ خططهم في ذات الوقت في الخليج العربي[48]، وهي التي اضطرت سولزبري – تحت تأثير ما ساقه كيرزون من حجج – إلى إرسال خطاب توجيهي إلى وزارة شئون الهند في ديسمبر 1898م تضمن تصريحاً منه للسلطات الإنجليزية الهندية بالنظر في إمكانية إعلان الحماية الإنجليزية على الكويت لعدم وجود حجة قانونية للاعتراف بسيادة الأتراك أو حتى إشرافهم عليها[49].

وكان اللورد سولزبري شديد الحرص على تجنب التحرك العلني في اتجاه عقد اتفاقية الحماية المزعومة[50]، لذا أبرق لحكومة الهند في 4 و18 يناير 1899م موصياً بإجراء المفاوضات بسرعة وبأقصى حد من السرية[51]، وبناء عليه أبرقت حكومة الهند إلى المقيم السياسي في الخليج في 8 يناير 1899م بما يلي: "ترغب حكومة الهند في اتخاذ الخطوات الفورية، وبأقصى درجات السرية، من أجل تجنب الشكوك التي قد تحيط بمسألة الحماية [52]"، وعلى الفور رد العقيد ميد على تلك التوجيهات قائلاً: "بالإشارة إلى برقيتكم السرية، الكويت، اقترح أن أتوجه على ظهر السفينة لورانس ظاهرياً

بغرض التحري البحري عن مسألة تجارة السلاح، ويمكنني أن ارتب الرحلة دون أن ألفت الأنظار، وقد عزت علـــى أن أتوجه إلى الكويت من جزيرة خرج في ظلمة الليل[53]".

وفي السابع من رمضان 20 يناير 1899م أبحر العقيد ميد من جزيرة خرج على مـــتن الســـفينة لـــورنس[54]،، ووصل الكويت في 21 يناير، يصحبه المستر جاسكين، والكابتن كندال[55] ومحمد رحيم سفر[56]، وقـــد وجـــد الســـفينة العثمانية زحاف رابضة في الميناء الكويتي، على أن العقيد ميد توجه لمرفأ المدينة غير آبه بها، وقـــام جاســـكين ومعـــه الكابتن كندال أولاً بزيارة الشيخ مبارك الصباح' ومن الواضح أن الشيخ مبارك الصباح غمرته الغبطة لهذه الزيارة، بيد أنه لم يستطع التوجه إلى السفينة لورانس دونما إثارة للشكوك العثمانية، ولذلك فضل إرسال أخيه حمد بن صـــباح نائبـــاً عنه، وأخبره ميد بأن حكومة صاحبة الجلالة وافقت على طلب مبارك الصباح بجعل الكويت تحت الحماية البريطانية، وقد بين حمد بن صباح بأن شقيقه سيكون سعيداً بالإستجابة وتلبية رغبة حكومة صاحبة الجلالة، وفي عصر 22 يناير غادرت السفينة زحاف ميناء مدينة الكويت، وهنا استشعر مبارك الصباح أنه قادر على تلبية دعوة ميد فتقابل الطرفان[57]، ثم قام العقيد ميد بشرح غرض الزيارة، وأضاف بأن التحريات التي قام بها لا تدعو إلى الاعتقاد بأن هناك احتمال هجوم وشيك من قبل الدولة العثمانية على الشيخ مبارك الصباح، الذي وصف وضعه بأنه – أي مبارك الصباح– أقوى مما كان عليـــه في أي يوم من الأيام، ولذلك انتهى ميد إلى ضرورة السعي لإبرام الاتفاق وعقد المعاهدة مع الشيخ مبارك الصباح فـــي أقرب وقت.

- توقيع اتفاقية الحماية البريطانية:

قامت المفاوضات بين الطرفين (العقيد ميد والشيخ مبارك الصباح)، وقد أحضر ميد معه مسودة تعهد ودي يوقعه الطرفان، وأبلغ مبارك الصباح ميد بأنه سيكون سعيداً بأن يستلم مبلغ 15 ألف روبية (تقريباً 1000 جنيه إسترليني)[58]، كما أبدى الشيخ مبارك الصباح رغبته بضرورة أن يتضمن التعاقد على بيان خطى مكتوب، مصرحاً فيه بنوايا حكومـــة بريطانيا تجاهه بالحماية والمساعدة، وتحديداً فيما يخص ممتلكاته وممتلكات أسرته في الفاو والبصـــرة، وبـــين مبـــارك الصباح أن هذه الضمانة يجب أن تكون جزءاً أساسياً في وثيقة التعاقد، وقد رد العقيد ميد بأن تلك المسودة هـــي تمامـــاً كالاتفاقيات التي عقدت من قبل مع سلطان عمان[59] وحكام الساحل العمانى وحاكم البحرين، ونبه ميد بأنه غيـــر مخـــول لإدخال أي تعديل على المسودة أو شروطها، وهو مستعد لإعطاء مبارك خطاباً يؤكد فيه حسن نوايا حكومة بريطانيا، لأن التوجيهات الصادرة إليه لا تخوله بإضافة أي وعد من جانبه أو أية إضافات أخرى، إلا أن الشيخ أصر في الحصول على ضمانة مكتوبة بحماية ممتلكاته وأسرته في الفاو والبصرة، فأبلغه العقيد ميد بِأنه يجب أن يغادر الكويت ريثمـــا يطالـــب العقيد من حكومته بتعليمات جديدة في حال لم يقبل مبارك الصباح بالاتفاقية كما تضمنتها مسودة ميد[60]، فقـــرر مبـــارك الصباح التوقيع على المعاهدة دونما مزيد خوض في المناقشة[61].

وبشكل آخر، اتسعت الوثيقة لتتضمن بنداً فرضته رؤية العقيد ميد الخاصة دونما إذن من بريطانيا' يحظر علـــى مبارك الصباح استقبال أي ممثل للدول الأجنبية دون إذن مسبق من الحكومة البريطانية، وألا يقوم باستقبال مبعوث قـــوة أجنبية[62] أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أي جزء من أراضيه لأية حكومة أو رعايا أي قوة أجنبية أخرى دونما إذن سابق من

حكومة صاحبة الجلالة [63]، وعلل ميد ذلك بأنها رغبة مبارك نفسه التي أبداها للمستر جاسكين، وأن هذا البند سيكون ذا فائدة مستقبلية لتعزيز موقف بريطانيا في الكويت[64]، خلصت المفاوضات – التي كانت أشبه ما تكون بمفاوضات على مشروع تجاري بين الطرفين[65]، إلى وجوب إيجاد شهود على الاتفاق، والتي لم تكن ذات إشكال بالنسبة للعقيد ميد الذي حضر معه شاهديه، جاسكين والسيد ويكهام هور[66]، إنما الإشكال وقع فيه مبارك الصباح حين اعترض أخوته حمد وجابر بن صباح على التوقيع[67]، ورفضا وضع اسميهما على الاتفاقية في حال رفضت بريطانيا التعهد بحماية أملاك آل صباح في البصرة، وفضل العقيد ميد أن يوقعا لأنهما يعرفان أمر الاتفاقية التي يحبذ أن تبقى سرية لا يعلم بها أحد، ولكن ذلك لم يكن سهلاً، فقام محمد رحيم بالتصديق على توقيع مبارك بن صباح[68].

عقدت الاتفاقية بين الحكومة البريطانية والشيخ مبارك الصباح في العاشر من رمضان 1316هـ/23 يناير 1899م[69]، وقد تم دفع مبلغ 15 ألف روبية للشيخ عقب التوقيع[70]، وفي28 يناير 1899م أبرق العقيد ميد يقول أنه أبرم اتفاقية سرية مع مبارك الصباح، وأنه أرسل ثلاث نسخ لاعتمادها من جانب فخامة الحاكم العام فى الهند [71]، وحين رفعت نصوص الاتفاقية إلى حكومة صاحبة الجلالة وافقت على الإجراءات التي قام بها المقيم السياسي وفوضته بالتصديق عليها، رغم أنه قد تجاوز ما كان مسموحاً به، وهكذا تم التصديق عليها في 16 فبراير 1899م[72]، وتجدر الإشارة في هذا المقام، أن لي وارنر عندما أطلع على أوراق الاتفاقية تلك كتب معلقاً: "إنني مذهول للغاية من هذه الاتفاقية"، وكان وارنر واثقاً من أن وزارة الخارجية الإنجليزية لن تصادق عليها[73].

وكان لزاماً على حكومة الهند البريطانية – بعد إبرام الاتفاقية والتصديق عليها – أن تقوم بتعيين ممثل بريطاني لها في الكويت بعد عقد الاتفاقية، لكنها خشيت أن يوفر ذلك الذريعة للدول الأخرى لتعيين وكلاء أو ممثلين لها في الكويت[74]، كما أن ذلك من شأنه أن يثير الشكوك العثمانية أو النيل من العلاقات الودية معها، وبعد مشاورات طويلة تم الاتفاق على أن تكون شئون الكويت من مسئولية المقيم السياسي في بوشهر، وأن يتم تعيين مندوب موثوق به من قبل المقيم شريطة أن يكون من جنسية غير إنجليزية، ولابد من إتمام كل ذلك بشكل سري، وبناءً عليه تم تعيين السيد على بن غلوم رضا[75]، كمندوب إخباري في الكويت للمقيمية السياسية البريطانية في بوشهر.

– الموقف العثمانى تجاه الحماية البريطانية:

عندما وصلت السفينة البريطانية "لورانس" والتي أقلت العقيد ميد ليبرم اتفاق حكومته مع الشيخ مبارك الصباح، اشتمت السلطات العثمانية أن ثمة ارتباط معين قد تم بين الطرفين، خصوصاً بعد التنبيه الذي رفعه القنصل العثماني في بوشهر في تقرير له عن زيارة لورانس[76]، وإن كانت مجرد إشارة من ذلك القنصل، إلا أنها كانت بمثابة تنبيه إلى وجود أمر ما، وهناك إشارة أخرى تبين أن الشيخ مبارك كان وراء تسريب أخبار الاتفاقية لتصل إلى مسامع السلطات العثمانية، مظهراً خلال ذلك اعتداده بنفسه، وكان سفير بريطانيا في الأستانة السير أوكنور هو المصوب لأصابع الاتهام إلى الشيخ مبارك الصباح، وعليه قام المقيم السياسي العقيد ميد بإرسال تقرير يقول فيه: "يبدو أن العثمانيين لديهم بعض المعلومات عن المفاوضات في الكويت[77]"، ونتيجة لذلك نظرت الدولة العثمانية إلى ذلك الاتفاق بين بريطانيا والشيخ مبارك الصباح على أنه رغبة في بسط نفوذ بريطانيا في الكويت، أو على أقل تقدير استهدافاً من بريطانيا لضرب سيادة الدولة العلية في

الخليج[78]، ما جعل العثمانيين يعيدون حساباتهم تجاه الكويت' واقترح العقيد ميد "أن يظل قارب مسلح على الأقل في الكويت حتى تتم تسوية وضع الشيخ؛ لأنه من المرجح أن حكومة الدولة العثمانية ستعارض وجود النفوذ البريطاني هناك[79]".

سيطر التوتر على الموقف بين السلطات العثمانية والشيخ مبارك الصباح، ففي أثناء زيارة العقيد ميد للكويت احتج المسئول العثماني الصحي المعين هناك على نزول المقيم السياسي وجماعته من السفينة لورانس باعتبار ذلك خرق للتنظيمات الصحية العثمانية، ولكن الإنجليز لم يأبهوا بتلك الاحتجاجات، وتبعها احتجاج آخر من الحكومة العثمانية لم يؤد أيضاً إلى نتيجة[80]، وفي 2 فبراير 1899م أبرق العقيد ميد يقول: "إن الأتراك حاولوا أن يستأجروا باخرة لنقل قوات كبيرة إلى الكويت"[81]، وناقشت الحكومة البريطانية إجراءات الحماية الممكن اتخاذها بعدما تكرر استنجاد مبارك الصباح بها ضد احتمالية التحركات العثمانية التي كثرت الأقاويل في شأنها، فأبرق وزير الخارجية اللورد سولزبري مستفسراً عما "إذا كان من الضروري اتخاذ الإجراءات التحضيرية للدفاع عن الكويت ضد هجوم تركي من أجل تقديم إنذار جدي لتركيا قبل اتخاذ أي إجراءات عنيفة على الفور، من أجل منع مثل هذا الهجوم[82]"، كما أصدرت حكومة الهند أوامرها بأنه من الممكن – إذا دعت الحاجة – توجيه إنذار إلى الباب العالي، وفيما عدا ذلك فعلى السفن الحربية البريطانية تجنب أي استخدام للقوة[83].

وخلال أيام مايو 1899م تعجل الشيخ مبارك تدبير الأمور ضد الباب العالي[84] مستنداً إلى تأييد البريطانيين على الأرجح، إذا فرض عوائد جمركية منظمة قدرها 5% على كل الواردات، بما فيها القادمة من ميناء البصرة وغيرها من الموانئ العثمانية التي كانت معفاة من العوائد إعفاءً كاملاً[85]، وعندما بعث العقيد ميد بهذه الحقائق إلى حكومة الهند، أظهر مخاوفه من أن يؤدي تصرف الشيخ إلى بعض التحركات ضده من جانب العثمانيين[86]، وحين وصل مدير عثماني في الثاني من سبتمبر 1899م، يصحبه خمسة جنود لتولي إدارة ميناء الكويت، رفض الشيخ مبارك الصباح استقبالهم' وأرغم المدير على العودة إلى البصرة في اليوم التالي[87]، وثمة محاولة عثمانية جديدة جرت لتعيين أحد أبناء الكويت مديراً للميناء تنفيذاً لأوامر صادرة من الأستانة، وأن المسئولين العسكريين العثمانيين ينادون باتخاذ إجراءات عنيفة، كما راجت الشائعات أيضاً بأن العثمانيين اقترحوا إقامة جمرك في الكويت، وافتتاح خط للبرق من الفاو إلى القطيف مروراً بالكويت[88]،، وأن السلطات العسكرية العثمانية تطالب بالعمل المسلح ضد الكويت[89].

بعد هذه الدلائل المشيرة إلى نشاط السياسة العثمانية، قدم السير أوكنور السفير البريطاني في الأستانة – بحسب أوامر الحكومة البريطانية – إنذاراً للباب العالي بأن الحكومة البريطانية – وإن لم تكن لها أطماع في الكويت، فهي ترتبط بعلاقات ودية مع شيخها، وأنه إذا قامت السلطات العثمانية بأية محاولة لفرض سيطرتها أو رقابتها على الجمارك الكويتية دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، فلا مفر حينها من نشوب مشكلة خطيرة[90]، وأكد وزير خارجية الدولة العلية [91]، رداً على هذا الإنذار – أن قضية استقبال شيخ الكويت لمندوب عوائد عثماني قد انتهت، وأنه ليست هناك أية نوايا لإقامة دار عوائد عثمانية في الكويت، أو إرسال حملة عسكرية إليها، لأنه على الرغم من أن والي بغداد قد اقترح القيام بهذه الأعمال إلا أن السلطان قد رفضها، وبعدها ذكر وزير الخارجية العثماني للسفير البريطاني أن لهجة إنذاره هذه قد

أزعجت السلطان كثيراً[92]، وهو يعتبر هذا الإنذار رغبة من جانب الحكومة البريطانية في التدخل في حرية السلطان في إدارة أرض تابعة للدولة العثمانية، ولكن السير أوكنور تحاشى مناقشة القضية الأساسية، وهي تبعية الكويت للدولة العثمانية، واكتفى بتكرار إنذاره الذي قدمه من قبل، كما صدر أيضاً تحذير لوالي البصرة، من قبل راتيسلو – القنصل البريطاني هناك[93]، بعدم اتخاذ أي عمل عدائي ضد الكويت[94]، وأضاف أوكنور – في الإطار ذاته – أن الحكومة البريطانية ترتبط مع شيخ الكويت بِأقصى درجة الصداقة والود، ولا تُكَتِف أيديها تجاه أي عمل يجري ضده، مع تكرار تجنب أوكنور للحديث بطريقة مباشرة في مسألة استقلال أراضي الشيخ[95].

ومع حلول عام 1900م ظهرت وقائع كثيرة – تتعلق بها أكثر من قرينة – تدل على أن الدولة العثمانية بدأت تقف موقف التضاد مع مبارك الصباح، الذي هيأ لها الفرصة لذلك، فقد بدأ الشيخ مبارك الصباح بسلسلة تحركات أدت إلى توغله في داخل وسط جزيرة العرب[96]، واتفق مع الإمام عبد الرحمن الفيصل على أن يغير الأخير على جزء من قبيلة قحطان[97] الموالية لابن رشيد بمعونة من مبارك' وفي تلك الأثناء – وقبل أن يعود الإمام عبد الرحمن بن فيصل من غزوته التي دبرها مع مبارك– قام مبارك بمناورة سياسية، إذ كتب رسالة لابن رشيد يعرض عليه صلحاً على أن يخرج يوسف الإبراهيم من حائل[98] مقابل إخراج ابن صباح لآل سعود من الكويت، فطلب الشيخ مبارك الصباح من الإمام عبد الرحمن ألا يدخل الكويت حتى تسوية بعض الأمور مع ابن رشيد، فتعجب الإمام – الذي لجأ أثناء تلك الفترة إلى قبيلة العجمان[99] من الشيخ مبارك الصباح' ولكن لم يتم شئ من أمر الصلح، لما كان يقوم به مبارك الصباح من مكر سياسي يعرفه ابن رشيد[100].

وبعد الغارة التي قام بها الإمام عبد الرحمن، بدأ سعدون باشا[101] زعيم قبيلة المنتفق يشن غاراته على القبائل المجاورة المستقرة على الفرات والموالية لابن رشيد، وكانت الدلائل تشير، وبوضوح إلى أنه يرتكب هذه الأعمال تواطؤا مع الشيخ مبارك الصباح[102]، فحشد بن رشيد قواته[103]، فسار – ومعه الشيخ يوسف الإبراهيم – في جمادي الآخر 1318هـ/ أكتوبر 1900م إلى السماوة ومقصده الأساسي سعدون باشا، ولم يكن ابن رشيد بمنأى عن مضايقات مبارك بن صباح[104]، ولكن ابن رشيد تابع ملاحقاته العسكرية حتى حاصر سعدون باشا في الخميسية[105]، فاضطر الأخير لطلب النصرة من صديقه وحليفه الشيخ مبارك الصباح الذي لبى نداءه، وكادت المواجهة أن تقع في تلك الأنحاء لولا تدخل السلطات العثمانية التي مارست نفوذها على الطرفين فنجحت في إنهاء الأزمة ومنع التلاحم بين القوتين' وقام السلطان عبد الحميد بإرسال كاظم باشا[106] الذي أقنع ابن رشيد بالرجوع إلى مقره في حائل' ومن خلال نفوذ السيد أحمد النقيب[107]، والسيد طالب النقيب[108] من أبناء نقباء الأشراف في البصرة' اللذان أقنعا الشيخ مبارك الصباح بمقابلة محسن باشا والي البصرة، ليتلقى الشيخ في هذا اللقاء وساما مجيدياً من الطبقة الثانية، فأرضى مبارك الصباح رغبة العثمانيين في أن يقوم بزيارة رسمية لهم لكن هذه الإجراءات التي اتخذت كانت زائفة كلها، فخضوع الشيخ مبارك الصباح للدولة العثمانية كان خضوعاً كاذباً[109].

- خاتمة:

مما سبق يتضح الدور الحيوى الذى لعبه الشيخ مبارك الصباح فى الحصول على الحماية البريطانية عام 1899م، فقد كان طلب مبارك الحماية لإمارته أمراً يحتمه الواقع، لاسيما ومبارك يتابع – عن قرب – التطور المتلاحق للأحداث والصدام المتوقع بين القوى الكبرى، فما بين الاندفاع العثماني، والتحرك الروسي والألماني، وبعض الأخطار الإقليمية الأخرى من القوى المحلية، كابن رشيد حاكم حائل الذي صار قوة مهددة له في الجنوب، كان مبارك يرسم سياسته الخارجية في ظل كل هذه التحديات، ويبحث عما يؤمن له ولإمارته وضعاً مستقراً في ظل تنامي وتصاعد التهديدات.

كان تحرك مبارك السريع، إثر إعلان العثمانيين إرسالهم موظفي مركز الحجر الصحي، لطلب مقابلة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وإفصاحه عن رغبته في وضع الكويت تحت الحماية البريطانية هو الحل المناسب للالتفاف حول أي قرار من شأنه أن يزيد أو يرسخ من النفوذ العثماني تجاه إمارته.

وقد يكون نجاح مبارك في تسريب أنباء عن أنه في حالة عدم حصوله على اتفاق الحماية مع بريطانيا فإنه سيضطر إلى الاتفاق مع الدولة العثمانية، وربما – أيضاً – فرنسا' له مردود إيجابي، إذا سارعت السلطات البريطانية لاتخاذ خطوات أكثر حسماً، واستجابت لطلب مبارك وعقدت الاتفاقية في 23 يناير 1899م.

كان نجاح الشيخ مبارك في الحصول على الاتفاقية، أمراً جوهرياً في تدعيم واستقرار الوضع السياسي للكويت، فقد استطاع العمل من خلال مظلة الحماية بطمأنينة أكثر، وكذلك دعم قدراته في مواجهة التحديات الأخرى بثقة أكبر.

Abstract

The Role of Sheikh Mubarak Al-Sabah in the British-Kuwaiti protection 1899

By Abdel Aziz Abdullah Mubarak Al-Azmy

This research sheds light on the vital role played by Sheikh Mubarak Al-Sabah in obtaining British protection in 1899 AD. Mubarak's request for protection for his emirate was an imperative matter of reality, especially as Mubarak closely follows the successive development of events and the expected clash between the major powers, between The Ottoman rush, the Russian and German move, and some other regional dangers from the local forces, as Ibn Rashid, the ruler of Hail, who became a threatening force in the south, Mubarak was drawing his foreign policy in light of all these challenges, and looking for what would secure him and his emirate a stable situation in light of the growing and escalation of threats. Mubarak's quick move, following the Ottomans' announcement that they had sent employees of the quarantine center, to request an interview with the British Political Resident in the Gulf, and his declaration of his desire to place Kuwait under British protection was the appropriate solution to circumvent any decision that would increase or consolidate the Ottoman influence towards his emirate. Perhaps Mubarak's success in leaking news that in the event he did not obtain a protection agreement with Britain, he would be forced to agree with the Ottoman Empire, and perhaps - also - France, would have a positive impact, if the British authorities rushed to take more decisive steps, responded to Mubarak's request and concluded the agreement On January 23, 1899 AD. Sheikh Mubarak's success in obtaining the agreement was essential in consolidating and stabilizing the political situation of Kuwait. He was able to work through the protection umbrella with more confidence, as well as support his abilities in facing other challenges with greater confidence.

Key words: Sheikh Mubarak Al-Sabah, obtaining British protection in 1899 AD.

الهوامش

(1) رنده المصري: دراسة تحليلية لقيام دولة، مجلة الوثيقة، العدد الثاني، السنة الأولى، البحرين ربيع الأول 1403هـ/ يناير 1983م، ص197.

(2) ميمونة الخليفة الصباح: الكويت حضارة وتاريخ، مركز دراسات الخليج الجزيرة العربية، الكويت، ج1، ط 1، 1998، ص ص228-229.

(3) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، دار الفكر العربى، القاهرة، 1997م، ص313.

(4) ظافر محمد العجمى: الكويت في عصر الشيخ مبارك الصباح مع التركيز على الجانب العسكري 1896م-1915م، الأردن، الجامعة الأردنية، 1992م، ص65، أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939م، ترجمة حسن على النجار، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الارشاد، بغداد، ص49.

(5) غيورغى بونداريفسكي: الكويت وعلاقتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط 1، 1994م، ص107.

(6) فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ج2، ذات السلاسل، الكويت بدون تاريخ، ص166.

(7) بونداريفسكي: الكويت وعلاقاتها الدولية، مرجع سابق، ص107.

(8) خالد محمود السعدون: العلاقات بين نجد والكويت 1902–1922، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، 1983م، ص32.

(9) ب.ج.سلوت: مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896م–1915م، ترجمة: السيد عيسى الأيوب، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2008م، ص121.

(10) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، مرجع سابق، ص313.

(11) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840م–1909م، مركز البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970م، ص ص172، 173.

(12) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، مرجع سابق، ص313.

(13) فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ج2، مرجع سابق، ص167، 168، وللتوسع حول الحادثة انظر: بونداريفسكي: الكويت وعلاقاتها الدولية، مرجع سابق، ص ص99، 100.

(14) خالد محمود السعدون: العلاقات بين نجد والكويت، مرجع سابق، ص33.

(15) سلوت: مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص119.

- يوسف الإبراهيم هو يوسف بن عبد الله آل إبراهيم1845) م – 1 يناير 1906م) تاجر لؤلؤ وتمور ثريّ جدّاً، وُلد في مدينة الكويت ونشأ فيها، كانت له أملاك كثيرة في محيطها وبساتين واسعة في قرية الدورة بمحافظة البصرة التي أقام فيها مع بعض أسرته، كان مستشاراً مقرباً إلى حاكم الكويت محمد بن صباح، وأصبح بعدئذ ذا تأثير سياسي تاريخي في الكويت والبصرة والخليج العربي. عارض حكم الشيخ مبارك الصباح وأراد إرجاع حكم الكويت إلى أبناء محمد بن صباح الصباح وجراح بن صباح الصباح، وتنازع مع الشيخ مبارك وكان ذلك سبباً في تدخل القوى الأجنبية في الكويت وإعادة رسم خارطتها السياسية.

(16) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، مرجع سابق، ص313.

(17)خالد محمود السعدون: العلاقات بين نجد والكويت، مرجع سابق، ص33.

(18) بونداريفسكي: الكويت وعلاقاتها الدولية، مرجع سابق، ص 112.

(19) سلوت: مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص ص 119–120.

(20) رسالة من المقيم السياسي في بوشهر لوزير الخارجية، تأريخ 22 أغسطس 1897م، ج.ج.سلدانها: التاريخ السياسى للكويت فى عهد مبارك الكبير، ترجمة: فتوح الخرش، ذات السلاسل، الكويت، 1990م، ص49.

(21) برقية من المقيمية السياسية بتأريخ 29 فبراير 1897م، سلدانها: مرجع سابق، ص38.

(22) ج.ج.لوريمر: دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج1، ص501.

Goldberg Jacob, the Foreign Policy of Saudi Arabia, The Formative Years, 1902-1918 Harvard University Press Combridge Massachusetts , and London England 1968.

(23) خطاب من الكابتن وايت Whyte إلى الخارجية البريطانية بتأريخ 22 مارس 1897م.

Bidwell, Op. Cit., Vol.1, Part, 1, P.8.

(24) تقرير الكابتن وايت، رقم 21، بتاريخ 22 إبريل 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص42.

(25) I.O.L.R., R/12/1/471, Fos.20, Coby of Mubarak's Letter to Bahrian Residency Agent with Translation.

(26) أنظر: لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج1، ص496، وحافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، 1975م، ص84.

(27) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي) ج1، ص551،

(28) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ج2، ص320.

(29) خالد محمود السعدون: العلاقات بين نجد والكويت... الخ، مرجع سابق، ص43.

(30) عبد العزيز عبد الغني: أمراء وغزاة: قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج: دراسة و ثائقية، دار الساقى، بيروت، 1988م ص165.

(31) رياض الأسدي: النشاط الألماني في الخليج 1900–1914، مجلة دراسات تاريخية، مج 22، ع 73 و 74 جامعة دمشق، يونيو 2001، ص225.

(32) رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى مكتب حكومة الهند بتاريخ 5 ديسمبر 1898م.

Bidwell, Op. Cit., Vol. 1, Part, 1, PP.28–32.

أيضاً: عبد العزيز عبد الغني: أمراء وغزاة، مرجع سابق، ص165.

(33) سلدانها: مرجع سابق، ص66.

(34) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ج2،ص311، أيضاً: عبد العزيز عبد الغني: أمراء وغزاة، مرجع سابق، ص165.

(35) نجدة فتحى صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، دار الساقى، بيروت، 1996م، ص137.

(36) سلدانها: وكيل وزارة خارجية الهند البريطانية، قام أثناء عمله بقسم الوثائق الخاصة بمديرية إيتشسون ولوريمر بالإشراف على جمع عدد كبير من الوثائق الخاصة بمنطقة الخليج حتى يستفيد منها القائمون على حكومة الهند البريطانية، وقد قام بحصر المواد اللازمة لـــ "موسوعة لوريمر (المسماة: دليل الخليج). انظر: سلدانها – مرجع سابق– المقدمة، أيضاً: غيورغي بونداريفسكي: مرجع سابق، ص14.

(37) لوريمر: مرجع سابق (اللقسم التاريخي)، ج1، ص507، ص572–573، وبالكاد يقع لوريمر بتناقضات بينات حين قرر ما قاله هنا ونفاه في مواضع أخرى.

(38) غيورغي بونداريفسكي: مرجع سابق، ص107.

(39) سلدانها: مرجع سابق، ص42.

أيضاً: رسالة ما الماركيز سولزبري إلى السير كوري بتاريخ 17 يوليو 1897م.

Bidwell, Op. Cit., Vol. 1, Part, 1, P.12.

(40) برقية من المقيم السياسي في بوشهر إلى وزير الخارجية، بتأريخ 10 سبتمبر 1897م، سلدانها: مرجع سابق، ص50.

(41) نفس البرقية السابقة، سلدانها: مرجع سابق، ص54.

(42) نفس البرقية السابقة، سلدانها: مرجع سابق، ص50.

(43) تقارير تساؤلية من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 11 فبراير 1898م، سلدانها سابق، ص66.

(44) جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ج2، ص323.

(45) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983م، ص184.

(46) Georeg N. Curzon, Persia & Persiann … etc, Op. Cit., Vol. 3, P. 462.

(47) لوريمر: مرجع سابق (القسم الجغرافي)، ج4، ص1312، وجمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ج2، ص317.

(48) Huerwitz, Op. Cit., PP. 219, 249.

(49) رسالة من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 23 نوفمبر 1898م، سلدانها: مرجع سابق، ص66-67.

(50) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي) ج3، ص1522.

(51) رسالة من الخارجية البريطانية إلى مكتب الهند فيما بين الرابع إلى الثامن عشر من يناير 1899م.

Bidwell, Op. Cit., Vol.1, Part, 1, P.32.

(52) سلدانها: مرجع سابق، ص69.

(53) سلدانها: مرجع سابق، ص70.

(54) السفينة لورانس: من سفن البحرية الملكية الهندية البريطانية، وكان عليها العميد كيمبول المقيم السياسي في الخليج، انظر: لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج7، ص3835.

(55) الكابتن كندال: هو قائد السفينة لورانس، وكان أحد شهود توقيع المعاهدة بين مبارك وحكومة بريطانيا.

(56) نص اجتماع الرائد ميد مع مبارك الصباح.

Bidwell, Op. Cit., Vol. 1, Part, 1, PP.46-51.

(57) I.O.L./P/S/7/90, No.225, 252, 265. Top Secret from Lt.Col, Malcolm Meade to Hamilton Lord of Indian Government, In 30th January 1899.

(58) انظر: سلدانها: مرجع سابق، ص69.

(59) حافظة وهبة: الجزيرة العربية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص84.

(60) ميمونة خليفة الصباح: المسألة الكويتية ثمرة الصراع السياسي الدولي، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، ع 8، مصر، 1989. ص106.

(61) I.O.L/P/S/7/90, No.225, 252, 265. Top Secret from Lt.Col., Malcolm Meade to Hamilton Lord of Indian Government, in 30th January, 1899.

(62) وليد الأعظمي: الكويت في الوثائق البريطانية، رياض الريس للطباعة والنشر، دمشق، 1991م، ص24-25.

(63) سلدانها: مرجع سابق، ص69.

(64) في 19 فبراير 1899م ومن خلال البرقية التي بعثها نائب الملك في الهند إلى وزير الخارجية، بين ميد وجهة نظره في ذلك البند قائلاً: "أضفت البند للاحتياط ضد نقل ملكية بعض المنازل التي يملكها الأتراك في الكويت إلى الروس أو غيرهم، وقد وعد مبارك بعدم السماح بأي نقل للملكية دون استئذان من حكومة صاحبة الجلالة"، انظر: سلدانها: مرجع سابق،، ص73-74.

(65) ب.ج.سلوت: مرجع سابق، ص151.

(66) السيد ويكهام هور: هو طبيب المفوضية البريطانية في بوشهر، وأحد الموقعين على الاتفاقية المذكورة.

(67) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1533.

(68) I.O.L/P/S/7/90, No.225, 265, Top Secret from Lt.Col, Malcolm Meade to Hamilton Lord of Indian government, in 30 January 1899.

أيضاً: رسالة من الخليج البريطانية إلى مكتب الهند بتاريخ 14 فبراير 1899م.

Bidwell, OP. Cit., Vol. 1, Part.1, P.40-41.

(69) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1533، أرنولد ت. ويلسون: الخليج العربي، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ط4، 2016م، ص404،، ص72.

(70) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1533.

(71) سلدانها: مرجع سابق، ص72.

(72) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، 1534.

(73) غيورغي بونداريفكسي: مرجع سابق، ص123.

(74) I.O.L/P/S/18/168, Memo, Respeoting British Interests in P.G., 12th Feb. 1908.

(75) على بن غلوم رضا: أو حاجي على بن ملا غلوم رضا، (شيعي وافد من الحلة: من نواحي العراق) وهو الوكيل الإخباري الذي عينته بريطانيا من 1899 حتى 1904م لرفع الحوادث والأخبار الصادرة في الكويت للمسئولين البريطانيين في الخليج، عمل تحت ستار النشاط التجاري، ولم يكن له مكتب رسمي بحكم سرية عمله الذي كان سراً بينه وبين الشيخ مبارك وأبناؤه، حتى جاء عام 1901م وكشف أمره لأهل الكويت الذين شاع لديهم أنه وكيل المقيم السياسي لخدمة المراكب الإنجليزية، فكان هذا الرجل بالفعل عميلاً مخلصاً للإنجليز فيما ينقله لهم من الأخبار والوقائع والحوادث في الكويت وما جاورها، ومن دلائل ذلك قوله: "وأنا لا أخالف وصية الآباء في حق دولة الباليوز [بريطانيا] وعلى وصية المرحوم آغا [يقصد محمد رحيم] كل مطلب نعرفكم به"، وكان مرتب على بن غلوم هو خمسة وثلاثين روبية، انظر: لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج7، ص3932.

(76) موجودة في ثنايا الرسالة التي بعثها أوكنور في يناير 1899م، مشيراً إلى حصول الأستانة على أخبار يلفها الغموض والتوجس من زيارة السفينة لورانس، وزادت توجساتهم لوجود المقيم السياسي في بوشهر العقيد ميد على ظهر السفينة، فثمة أخبار تناثرت، وهي غير متأكدة، عن اتفاق عقد، أو ربما سيعقد بين الطرفين.

Bidwell, Op.Cit., Vol.1, Part, 1, P.48-51.

(77) رسالة برقم 51 من العقيد ميد، بتأريخ 30 إبريل 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص85.

(78) عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج3، ص1397.

(79) رسالة برقم 58، من العقيد ميد، بتاريخ 7 مايو 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص87.

(80) عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج3، ص1395.

(81) برقية من العقيد ميد بتاريخ 2 فبراير 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص81.

(82) برقية من وزارة الخارجية بتاريخ 16 فبراير 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص81-82.

(83) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1534-1535.

(84) سلدانها: مرجع سابق، ص88-89.

(85) Bidwell, Op. Cit, Vol.1, Part 1, P.64.

(86) رسالة برقم 62 من العقيد ميد لحكومة الهند، بتاريخ 14 مايو 1899م، سلدانها، المصدر السابق، ص88. وعلى أي الأحوال فقد دفعت التقارير الواردة من القنصل البريطاني في الآستانة السير أوكنور إلى الاعتقاد بأنه ممكن جداً أن يثير السلطان نفسه مسألة الكويت وأنه لن يرضى بالتنازل عن حقوقه في تلك المناطق لأي دولة، عن: رسالة برقم 328 من السير أوكنور بتاريخ 5 مايو 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص89.

(87) Dickson, Op.Cit., P.137.

(88) نفس البرقية السابقة، سلدانها: مرجع سابق، ص89-90.

(89) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1535.

(90) Bidwell,Op. Cit., Vol.1, Part 1, P.90.

(91) وزير خارجية الدولة العلية آنذاك هو توفيق باشا.

(92) تقرير برقم 440 من السير أوكنور، بتاريخ 14 سبتمبر 1899م، سلدانها: مرجع سابق، ص91، أيضاً:
Bidwell, Op. Cit., Vol.1, Part. 1, P.86.

(93) القنصل البريطاني في البصرة آنذاك هو (راتيسلو)، الذي أصبح قنصلاً هناك من 22 سبتمبر 1898م، حتى أول أغسطس 1903م، كان كثير التباهي بتقاريره على غير معنى، وقيل بأن تقاريره تكتب بطريقة ساذجة وغبية وجامدة، انظر: لوريمر: مرجع سابق (التاريخي)، ج7، ص3945.

(94) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1535–1536.

(95) سلدانها: مرجع سابق، ص ص 91– 92.

(96) انظر: مقابل الذكير – العقود الدرية... الخ (مخطوطة سبق ذكرها)، الورقة 146.

(97) قبيلة قحطان: القبيلة المعروفة في جزيرة العرب، وقد هجروا مساكنهم منذ مدة مديدة في عصير ليرحل قسم كبير منهم إلى نجد، وهناك تحالفوا مع شمر وأميرهم ابن رشيد محمد العبد الله، ومن بعده عبد العزيز بن متعب، وتحالفهم هذا أدى إلى شبه انقطاع مع من بقى في مساكن قبيلة قحطان في تهامة وعسير. انظر: حمد بن لعبون الوائلي، تاريخ حمد بن لعبون (مصدر سابق)، ص11–117.

(98) يوسف القناعي: صفحات من تاريخ الكويت، دار سعد مصر، القاهرة، 1946م، ص30، ولوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص1539.

(99) قبيلة العجمان: من القبائل القوية في جزيرة العرب، أثرت في تاريخ الجزيرة على مدار ثلاثة قرون، وجل ما يكتب في تاريخ جزيرة العرب لابد أن يأتي بشطر كبير من تاريخه على هذه القبيلة لتأثيرها القوي على مدار تلك القرون، وللعلامة محمود الآلوسي قوله فيهم: "وهم أهل شجاعة وإقدام"، وللأستاذ سليمان الدخيل قوله: "فهم قوم ذوو عصبية وقوة ونخوة، ولهم شجاعة عظيمة اشتهروا بها في نجد، وقد حاربت العجمان عساكر الحكومة العثمانية وأتعبتها، انظر: محمود شكري الآلوسي: تاريخ نجد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط (بلا ت.ن. بلا)، ص88.

(100) خير الدين الزركلي – شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، ج1، 1999م، ص73.

(101) سعدون باشا المنتفق: وهو ابن منصور باشا بن راشد بن ثامر بن الشيخ سعدون الذي سمي عليه الكثير من آل سعدون، ويعد من مشاهير رؤساء العشائر، ولد نحو سنة 1270هـ/1853م طاردته الحكومة العثمانية مدة مديدة، وحارب بعض العشائر وكان هو المنتصر، وهو والد الشيخ عجمي باشا السعدون.
أنظر: سلدانها: مرجع سابق، ص108، وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، الدار العربية للموسوعات، 2004م، ص221–222.

(102) حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسى، ج2، دار ومكتبة الهلال، 1962م، ص35.

(103) Bidweel, Op. Cit., Vol.1, Part 11, P.60.

(104) انظر: حسين خزعل: مرجع سابق، ج2، ص35.

(105) الخميسية: قرية في لواء المنتفق في جنوب العراق، سميت بذلك نسبة لمنشئها عبد الله بن خميس من أهل القصيعة إحدى قرى جنوب بريدة.

(106) كاظم باشا: سليل إحدى العائلات الشركسية النبيلة، وهو صهر السلطان عبد الحميد، وكما تقول الوثائق الفرنسية فإن كاظم قد ثفى إلى بغداد بسبب شخصيته المتحررة [المنحلة، وهو الوصف الأدق] أخلاقياً، وتذكر الوثائق أيضاً: أنه اكتفى بحياة المجون، ولكن مع تقدمه

بالسن تقدم طموحه، فهو أخو زوجة السلطان وهو – أيضاً – صاحب ثروة طاسئلة تحصل عليها من امتصاصه لدماء الفلاحين العراقيين، وهو يملك كل الإمكانيات لبلوغ طمعه ليصبح مشيراً لبغداد، وقد كان يشغل منصب قائد الخيالة، وتولى الوكالات لبعض الولاة.

انظر: لوريمر: مرجع سابق (القسم الجغرافي)، ج2، ص691، وعباس العزاوي: مرجع سابق، ج8، ص115، ص151.

(107) السيد أحمد النقيب: هو أحمد بن السيد محمد سعيد آل طالب، وهو أحد أخوة رجب باشا النقيب – نقيب البصرة –، كان من مقربي الشيخ مبارك.

(108) السيد طالب النقيب: هو طال باشا ابن السيد رجب باشا النقيب ولد عام 1862م فى البصرة، وهو من الشخصيات المتلونة وذو ثعلبة سياسية وذات طابع مكيافيلى وصولى.

أنظر: مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لإمارة عربستان 1897–1925، دار المعارف، 1971م، ص 136.

(109) لوريمر: مرجع سابق (القسم التاريخي)، ج3، ص ص1539–1540.